الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 1 المبرم بتاريخ 25 مارس 2025 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد

(عدد 2025/69)

ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 2 المبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية "E-Santé"

(عدد 2025/70)

رئيس لجنة المالية: عبد الجليل الهاني

نائب رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرر اللجنة: محمد بن حسين

مسار دراسة مشروعي القانونين عدد 69 و2025/70

- **تاريخ ورود المشروعين:** 20 جوان 2025
- **تاريخ إحالة المشروعين على اللجنة:** 03 جويلية 2025
- **جلسة اللجنة:** جلسة يوم 29 أكتوبر 2025
- **قرار اللجنة:** الموافقة بأغلبية الأعضاء الحاضرين

رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرّر اللجنة: محمد بن حسين

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع القانون عدد 2025/69 ومشروع القانون عدد 2025/70

I.تقديم مشروع القانون عدد 2025/69

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على الملحق عدد 1 المبرم بتاريخ 25 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلق بتعديل اتفاقية القرض المبرمة بين الطرفين بتاريخ 14 فيفري 2019 بمبلغ قدره 76 مليون أورو للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد.

وقد تمت الموافقة على اتفاقية القرض المذكورة بمقتضى القانون عدد 6 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جانفي 2020 والمصادقة عليها بالأمر الرئاسي عدد 15 لسنة 2020 المؤرخ في 6 فيفري 2020.

1. الإطار العام للمشروع:

في إطار توجهات الحكومة في مجال تحسين الخدمات الصحية المسداة للمواطن بالمناطق الداخلية ذات الأولوية، تم وضع برنامج لتعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- دعم تعصير المستشفى الجهوي بجهة سيدي بوزيد،
- تأهيل الهياكل الصحية العمومية بالخطوط الأمامية للصحة بجهة سيدي بوزيد،
- دعم الحوكمة في المجال الصحي بجهة سيدي بوزيد.

ويتكون البرنامج من 3 مكونات رئيسية، تتمثل في:

- توسعة المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد والرفع من طاقة استيعابه،
- دعم تأهيل المستشفيات المحلية بكل من المكناسي والرقاب لتصبح متشفيات جهوية صنف "ب".
- دعم الحوكمة في المنظومة الصحية بجهة سيدي بوزيد.

2. أهداف الملحق التعديلي:

يهدف الملحق التعديلي إلى تمكين وزارة الصحة من مواصلة إنجاز المشروع وذلك بالتمديد في آجال الاتفاقية الأصلية على النحو التالي:

- التمديد في تاريخ آخر أجل للسحب من 30 سبتمبر 2024 إلى 30 سبتمبر 2028،
- التمديد في تاريخ الانتهاء من تنفيذ المشروع من 30 سبتمبر 2026 إلى 31 ماي 2028.

مع العلم أنه تمّ إلى حد اليوم صرف 3 مليون أورو ما يقابل 3,95 % من مبلغ القرض.

ويعود طلب تأجيل الآجال بالنسبة لهذه الاتفاقية للتأخير المسجل خلال مراحل طلبات العروض المتعلقة بالتصميم (المتمثلة في وضع المواصفات واختيار المصممين) بالإضافة إلى توقف الأنشطة بسبب الأوضاع الصحية خلال أزمة كوفيد 19 وبسبب إضراب نقابة المهندسين.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن إجراءات الممول تقتضي اعتماد طلب عروض على مرحلتين، تشمل الأولى التأهيل المسبق، وتليها مرحلة طلب العروض، إضافة إلى مرحلة التفاوض الفني مع المجمع الفائز بالصفقة، وهو ما يستغرق وقتا أطول مقارنة بالإجراءات المعتمدة في الصفقات العمومية التونسية.

هذا بالإضافة إلى إلزام المجمع بالتصريح بالوجود عبر تسجيل الشركة قبل إمضاء العقد حسب كراس الشروط والقوانين الجاري بها العمل بالبلاد التونسية، بعد التشاور مع مصالح وزارة المالية المختص في التشريع الجبائي والأداءات مما خلق تململا في اتخاذ القرار وتأخرا في إمضاء العقد.

كما تمت إضافة مرحلة جديدة إلى تعهّدات مجمّع المصمّمين، تُعرف في التشريع الفرنسي بـ "مرحلة التصوّر الأولي" (Phase Esquisse) وهي غير منصوص عليها ضمن الإجراءات المعتمدة عادة في مراحل الدراسات، وقد أدّى ذلك إلى تأخير الانتقال إلى مرحلة الدراسات التمهيدية الموجزة بحوالي أربعة أشهر.

3. مراجعة الشروط المالية:

ـ الكلفة الأصلية للمشروع:

تقدّر الكلفة الجملية للمشروع بـ 78,3 مليون أورو.

ويتم تمويله عن طريق قرض بقيمة 76 مليون أورو مسند من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية بالإضافة إلى توفير هبات في مجال الدعم الفني والنجاعة الطاقية من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية (1,3 م أورو) والاتحاد الأوروبي (حوالي 1 م أورو).

وتتمثل الشروط المالية الأصلية للقرض فيما يلي:

- قيمة القرض: 76 مليون أورو،
- نسبة الفائدة، تحتسب بناء على نسبة الفائدة المرجعية المقدرة بـ 1.54 % (الموافقة لمعدل نسبة الفائدة (أوريبور 6 أشهر) + هامش بـ 66 نقطة مائوية) + / ـ فارق نسبة عائد السندات الفرنسية لأجل 10 سنوات (TEC 10) بين تاريخ إمضاء اتفاقية القرض (0.53 %) وتاريخ تثبيت نسبة الفائدة عند طلب السحب.
- فترة السداد: 20 سنة بما فيها فترة إمهال بـ 7 سنوات،

- عمولة التعهّد: 0.25 %، تحتسب بعد 6 أشهر من تاريخ إمضاء اتفاقية القرض.

ـ كلفة تمديد الآجال:

تقدر الكلفة الإضافية الناتجة عن طلب التمديد في الآجال بزيادة في نسبة الفائدة المرجعية بـ 80 نقطة أساس حيث سيتمّ تحيين نسبة الفائدة بالنسبة للقسط المتبقي من القرض (73 مليون أورو) لتبلغ 2.34 % عوضا عن 1.54 %. ويعود ذلك لارتفاع كلفة إعادة التمويل من السوق المالية الذي تلجأ إليه الوكالة للقيام بعمليات الإقراض بناء على الآجال الجديدة. وقد تمّ التشاور بخصوص هذا التعديل مع مصالح وزارة المالية والبنك المركزي التونسي.

كما تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للقسط الثاني، تم التمديد في فترة الإمهال من 7 إلى 10 سنوات.

II. تقديم مشروع القانون عدد 2025/70

يهدف مشروع هذا القانون إلى الموافقة على الملحق عدد 2 المبرم بتاريخ 27 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلق بتعديل اتفاقية القرض المبرمة بين الطرفين بتاريخ 14 فيفري 2019 بمبلغ قدره 27,3 مليون أورو للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية.

1. الإطار العام للمشروع:

يندرج مشروع هذا القانون في إطار مواصلة تنفيذ اتفاقية القرض المشار إليها والتي تمّت الموافقة عليها بمقتضى القانون عدد 1 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جانفي 2020 والمصادقة عليها بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 10 لسنة 2020 المؤرخ في 6 فيفري 2020.

ويهدف برنامج دعم الصحة الالكترونية إلى تطوير النظام المعلوماتي الصحي بغاية تحسين الرعاية الصحية وتطوير خدمات المستشفيات العمومية في تونس.

كما يهدف هذا البرنامج إلى دعم إصلاح وتحديث قطاع الصحة من خلال ثلاثة مكونات:

1. تحديث وتأمين نظم المعلومات للمؤسسات الصحية، وتوزيعها على 24 مستشفى جامعي،
2. دعم تطوير وتركيز 5 مبادرات إقليمية للتطبيب عن بعد والتي تهم ولايات الشمال والوسط والجنوب التونسي من أجل الحد من الفوارق الجهوية في مجال الرعاية المتخصصة،
3. الدعم المؤسساتي في مجال الصحة الالكترونية في تونس.

2. أهداف الملحق:

يهدف الملحق إلى تمكين وزارة الصحة المكلفة بالإشراف على تنفيذ البرنامج من مواصلة الأشغال وذلك بالتمديد في آجال الاتفاقية الأصلية حسب التحيين التالي:

- الآجال القصوى للسحب: **2028/09/30** عوضا عن 2024/06/30،
- الآجال القصوى لتنفيذ المشروع: **2029/12/31** عوضا عن 2023/12/31،
- الآجال القصوى لاستعمال التمويلات: **2030/12/31** عوضا عن "6 أشهر انطلاقا من تاريخ آخر سحب".

ويعود التأخير المسجل بخصوص هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة أولويات وزارة لصحة، وذلك لضمان ملاءمة أهداف المشروع مع التطورات الحاصلة في مجال الرقمنة على الصعيد الصحي، بما يتماشى مع التقدّم المحرز في مشروع الرقمنة الشامل للقطاع الصحي، وكذلك مع التطورات الرقمية في السياق الدولي.

وتجدر الإشارة أن السحوبات على القرض قد بلغت حوالي 16 % وأن المبلغ الباقي للسحب (المشار إليه في هذا الملحق بالقسط الثاني) يقدّر بـ 23 مليون أورو.

3. مراجعة الشروط المالية:

تجدر الإشارة إلى أن مراجعة آجال السحب، قد أفضت إلى تجزئة القرض إلى قسطين: قسط أول وقسط ثان. أما القسط الأول فهو يمثّل المبلغ الذي تم سحبه على القرض والبالغ 4,3 مليون أورو والذي تبقى نسبة الفائدة المتعلقة به دون تغيير. بينما القسط الثاني وهو المبلغ المتبقي للسحب والبالغ 23 مليون أورو، فهو المعني بمراجعة نسبة الفائدة. حيث أن تمديد آجال السحب قد انجرّ عنه رفع سعر الفائدة المرجعية بنسبة 0,5 %، وهي النسبة التي ضبطتها الوكالة الفرنسية للتنمية بالاستناد إلى أسعار السوق التي تلجأ إليها لتمويل عمليات الإقراض التي تقوم بها. وقد تم التنسيق في الغرض مع مصالح وزارة المالية والبنك المركزي التونسي. وبالتالي فإن نسبة الفائدة المرجعية سترتفع من 1,54 % إلى 2,04 % بالنسبة للقسط الثاني.

كما انجرّ عن إعادة هيكلة القرض تحيين جدول السداد (بالنسبة للقسط الأول والثاني) وذلك من خلال:

- تأجيل سداد أول دفعة بالنسبة للقسط الأول إلى 2026/05/31 عوضا عن 2026/03/31،
- تأجيل سداد أول دفعة بالنسبة للقسط الثاني إلى 2029/05/31 عوضا عن 2028/09/30،
- التمديد في فترة الإمهال من 7 إلى 10 سنوات بالنسبة للقسط الثاني مع المحافظة على آخر أجل للسداد بتاريخ 2038/11/30 بالنسبة للقسطين.

III. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 29 أكتوبر 2025، خصصتها للاستماع إلى السيد وزير الصحة وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروعي هذين القانونين على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقتي شرح الأسباب.

وفي بداية الجلسة، بيّن وزير الصحة أنّ هذين المشروعين يعتبران ركيزتين أساسيتين لإصلاح المنظومة الصحية وتجسيم توجهات رئاسة الجمهورية في مجال تحسين الخدمات الصحية المسداة للمواطن بالمناطق الداخلية ذات الأولوية .كما أفاد أن المشروع الأول يهدف إلى دعم تعصير المستشفى الجهوي بجهة سيدي بوزيد وتأهيل الهياكل الصحية العمومية بالخطوط الأمامية للصحة، ودعم الحوكمة في المجال الصحي بالجهة، في حين يهدف المشروع الثاني إلى دعم برنامج دعم الصحة الإلكترونية من خلال إرساء النظام المعلوماتي الصحي بغاية تحسين الرعاية الصحية وتطوير خدمات المستشفيات العمومية في تونس.

فبخصوص الموافقة على الملحق عدد 1 لاتفاقية القرض المتعلقة بالمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد، استعرض الوزير الأسباب التي حالت دون إنجاز المشروع على غرار التأخير المسجّل خلال مراحل طلبات العروض المتعلّقة بالتصميم (المتمثلة في وضع المواصفات واختيار المصممين) بالإضافة إلى توقف الأنشطة بسبب الأوضاع الصحية خلال أزمة كوفيد 19.

وبيّن في هذا الإطار أنّ إجراءات التمويل تقتضي اعتماد طلب عروض على مرحلتين، تشمل الأولى التأهيل المسبق، وتليها مرحلة طلب العروض، إضافة إلى مرحلة التفاوض الفنّي مع المجمع الفائز بالصفقة، وهو ما يستغرق وقتا أطول مقارنة بالإجراءات المعتمدة في الصفقات العمومية التونسية.

كما تمّت إضافة مرحلة جديدة إلى تعهّدات مجمّع المصمّمين، تُعرف في التشريع الفرنسي بـ "مرحلة التصوّر الأولي" وهي غير منصوص عليها ضمن الإجراءات المعتمدة عادة في مراحل الدراسات، وقد أدّى ذلك إلى تأخير الانتقال إلى مرحلة الدراسات التمهيدية الموجزة بحوالي أربعة أشهر.

ومن جهة أخرى، أفاد الوزير أنّ من بين المكوّنات الأساسية للمشروع إنجاز مستشفى جامعي بالجهة، بما يستوجب تطوير البنية التحتية الصحية وتعصير الخدمات المقدّمة للمواطنين. وفي هذا الإطار، أوضح أنّه سيتم تشييد هذا المستشفى بمحاذاة المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد، على مساحة تُقدّر بـ 40.600 متر مربع، وبطاقة استيعاب تبلغ 427 سريرًا، مع إمكانية الترفيع فيها إلى 455 سريرًا.

وبيّن الوزير أنّ هذا المشروع سيساهم في إحداث ديناميكية جديدة بالجهة وتحسين الأداء الوظيفي للمنظومة الصحية، مبرزًا أنّ كلفة إنجازه، وفق الدراسات التمهيدية، قُدّرت بحوالي 310 مليون دينار. كما أشار إلى انطلاق إنجاز الدراسات المعمارية والفنية منذ شهر أكتوبر 2023، والمصادقة على التصوّر النهائي للمستشفى في أفريل 2024، إلى جانب الموافقة على الرسم التمهيدي الموجز خلال شهر جانفي 2025.

وأضاف أنّه تمّ الشروع في إجراءات طلب العروض بتاريخ 15 جويلية 2025، وتمّ فتح العروض في 22 سبتمبر 2025، وهي حاليًا بصدد التقييم تمهيدًا لإحالتها إلى الجهة المموّلة.

وفيما يتعلّق بالملحق عدد 2 لاتفاقية القرض المتعلّقة بالمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية، أوضح الوزير أن التوجّه الاستراتيجي في مجال الرقمنة قد شهد تحوّلًا جوهريًا، حيث تمّ الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدّمًا تشمل رقمنة الخدمات الطبية، بما يتماشى مع التطوّرات المتسارعة في المجال الرقمي والذكاء الاصطناعي، مؤكّدا أهمية العمل على تطوير الطب عن بعد وربط المستشفيات فيما بينها.

وأشار إلى أنّ هذا التوجّه يأخذ بعين الاعتبار ضرورة حماية سرية المعطيات الشخصية، إلى جانب تطوير البنية التحتية الرقمية بدعم من عدد من المؤسسات البنكية وشركات الاتصالات، مما سيساهم في تسهيل قراءة الصور الطبية (السكانار) والتقارير البيولوجية والتشخيص عن بُعد، وبالتالي تحسين جودة الخدمات الصحية وتسريع التدخّلات الطبية.

وخلال النقاش، ثمّن النواب القروض الموجّهة لدعم الاستثمار وخلق الثروة، ولاسيما تلك المخصّصة للقطاع الصحي، باعتباره حقًا دستوريًا أصيلًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحق في الحياة.

وفي هذا الإطار، أكدّوا ضرورة اعتماد سياسة ناجعة تضمن رعاية صحية شاملة وعادلة في جميع الجهات دون تمييز. وفي نفس السياق، استفسروا عن الكلفة الحقيقية للمشروع ومدى تطابقها مع التقديرات الأولية. وطرحوا تساؤلات حول مصادر تمويله وآجال صرف القرض، إلى جانب الشروط المالية وخاصة الزيادة المقرّرة في نسبة الفائدة المرجعية. وأكّدوا ضرورة توضيح انعكاس هذه الزيادة على كلفة القرض وعلى الميزانية العامة للدولة، مشدّدين على أن تكون شروط التمويل منصفة ومتناسبة مع الأولويات الوطنية في المجال الصحي.

ومن جهة أخرى، أكّد بعض النواب على أهمية الطب الوقائي من خلال تعميم الومضات التحسيسية لحفظ الصحّة وتجنّب العدوى وضمان التغذية المتوازنة، وهذا من شأنه تخفيف التقليص من الأمراض وتخفيف الضغط على المستشفيات.

وطرح النواب عددا من الإشكاليات والصعوبات التي تشهدها مختلف الجهات على غرار هجرة أصحاب الاختصاص بما يتسبّب في نقص في الكفاءات الطبية ويؤثر على جودة الخدمات الصحية ويخلق ضغطا إضافيا على الإطار الطبي المتبقي. كما تطرّقوا إلى النقص في الإطارات الطبية وشبه الطبية خاصة في الجهات الداخلية وفي اختصاصات معينة، واهتراء البنية التحتية وتراجع تجهيزات المستشفيات فضلا عن التفاوت الكبير في الخدمات الصحية بين الجهات الساحلية والداخلية.

ودعوا إلى ضرورة التفكير في حلول جذرية للتسريع بإنجاز المشاريع المعطلة ومعالجة التعقيدات الإدارية والبيروقراطية وتوفير الموارد البشرية وتحسين التصرّف المالي والإداري لضمان عدالة في الخدمات

الصحّية بين الجهات. كما دعوا إلى بعث مؤسسات جامعية واستشفائية في عدد من الجهات قصد تقريب الخدمات الصحية من المواطنين وتخفيف الضغط على الأقطاب الصحية في المدن الكبرى وتقليص الفوارق الجهوية في النفاذ إلى الرعاية الصحية والتعليم العالي.

كما استفسروا عن معايير اعتماد الأولويات التنموية، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في المستشفيات والمستوصفات، مؤكدين أهمية تقييم السياسات والاختيارات التنموية السابقة من أجل تلافي النقائص وتكريس سياسة إصلاح فعّالة ومستدامة. كما دعوا إلى التركيز على خلق الثروة وتحفيز الاستثمار المنتج بما يتيح بعث المشاريع وتمويلها بالاعتماد على الموارد الذاتية، عوضًا عن الاعتماد المفرط على القروض الخارجية التي تثقل كاهل المالية العمومية.

وفي تفاعله، أكّد وزير الصحة أهمية إرساء سيادة رقمية وطنية في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي والطب عن بُعد، بما يضمن الاستقلالية والتأقلم مع التحوّلات التكنولوجية لتفادي التبعية الخارجية. وأشار الوزير إلى أنّ الكفاءات التونسية الناشطة في كبرى الشركات العالمية تعاضد مجهود الوزارة في تطوير الرقمنة داخل المستشفيات التونسية. وبيّن أن تونس تُعد الدولة الإفريقية الوحيدة التي تمتلك مستشفى رقميا متكاملا، يهدف إلى تقريب الخدمات الصحية وتعزيز جودة الطب وتطويره بصفة شاملة.

كما أفاد أن الوزارة تعمل على تدارك النقائص المسجّلة في البنية التحتية والموارد البشرية، وتسعى إلى دفع نسق إنجاز المشاريع الصحية المتعثرة. ودعا إلى تطوير منظومة الصفقات العمومية بما يتيح الاستجابة السريعة للحالات المستعجلة وتجاوز التعقيدات البيروقراطية التي تعيق التنفيذ.

وفي ذات السياق، أشار إلى أنه لا يمكن إنجاز أقسام جراحة في كل المستشفيات الجهوية في اختصاصات معينة مثل جراحة القلب والشرايين وجراحة الأعصاب، لأن إنشائها مرتبط بمعايير محدّدة تتطلب إحصائيات مدقّقة يجب توفّرها على غرار عدد العمليات المنجزة في السنة.

وفيما يتعلق بالطب الوقائي، أكّد الوزير أن الوقاية تعتبر من أهم ركائز السياسة الصحية للدولة من خلال دعم الطب المدرسي والرعاية الصحية والديوان الوطني للأسرة، مشيرا إلى أهمية ضم كل هذه الهياكل للحد من التشتّت وتحقيق الغاية المرجوّة.

وفي هذا الإطار، تطرّق إلى منظومة الصحة الواحدة وهي رائدة في مجال الطب الوقائي والتي تضم العديد من الأطراف من وزارة الصحة من خلال التحسيس للوقاية من أمراض السكري والسمنة وداء الكلب والسرطان الخ...، وتضم كذلك وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية من خلال مراقبة الأسمدة والأدوية الكيمياوية. وأفاد أنه يجب أن يتم تكريس هذه المنظومة من خلال هيكل موحّد يسمّى الوكالة الوطنية للصحة العمومية والذي يجب أن يكون في إطار قانون مُهيكل ومجلس إدارة.

وبخصوص تحسين الخدمات الصحية، أشار إلى وجود مشروع قانون جديد لتطوير الخدمات الصحية، يُعدّ من بين الإصلاحات الهيكلية العميقة، ويهدف إلى إرساء نظام النشاط الإضافي التكميلي الذي يسمح بتحسين جودة الخدمات الصحية خاصة خلال الفترة المسائية، وتحفيز الإطارات العاملة في القطاع الصحي.

وفيما يتعلق بتطوير الخدمات الصحية في عديد المؤسسات الاستشفائية في مختلف الجهات، جدّد الوزير تأكيده أن الهدف الرئيسي هو تحقيق العدالة الصحية والعدالة الاجتماعية، وكذلك العمل على تجاوز كل الإشكاليات على غرار التصدّي للتشغيل الهش وتسوية وضعية المتعاقدين والمساعدين الصحيين وتطوير عدد أسرة الإنعاش.

وفي هذا السياق، تطرّق إلى مشروع مدينة القيروان الطبية الذي سيتمّ إنجازه على بعد 30 كلم من مدينة سيدي بوزيد و30 كلم من القيروان. وأضاف الوزير أنه تم إمضاء مذكرة تفاهم مع الجانب الصيني والانتهاء قريبًا من الدراسات الفنية والمالية اللازمة لإرساء هذه المدينة الطبية والتي من المنتظر أن توفر طاقة تشغيلية تقدّر بنحو 200 ألف موطن شغل، مما سيساهم في دعم التنمية الجهوية وتعزيز الاستثمار في مختلف مناطق الوسط، وتحويل الجهة إلى قطب صحي واقتصادي متكامل.

وفيما يتعلق ببقية المشاريع في مجال القطاع الصحي، أشار إلى أنه تمّ إنجاز محطة تصفية الدم بعين دراهم في آجال قياسية، وهناك متابعة لمستشفى الدهماني بولاية الكاف ومستشفى المهدية وباجة وسيتم تشغيل غرف العمليات وتجهيزها لكل من مستشفيات الجم ومجاز الباب والنفيضة والحامة، وأضاف أنّ الوزارة تعمل على توفير أجهزة الرنين المغناطيس IRM بكافة الولايات مؤكدا على أهمية دور الخلية المركزية لمتابعة المشاريع الكبرى بالتنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان.

ومن جهته، قدّم ممثّل وزارة الاقتصاد والتخطيط توضيحات حول الشروط المالية للقرض موضوع مشروع القانون الثاني. وأفاد أنّ القسط الثاني للقرض، وهو المبلغ المتبقي للسحب والبالغ 23 مليون أورو، هو المعني بمراجعة نسبة الفائدة من جراء التمديد في آجال السحب. وأضاف أنّ إعادة هيكلة القرض استوجبت تحيين جدول السداد بالنسبة للقسطين الأول والثاني.

IV.قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروعي القانونين بأغلبية أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عبد الجليل الهاني	محمد بن حسين

مشروع قانون يتعلق بالمو افقة على الملحق عدد 1 المبرم بتاريخ 25 مارس 2025 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد

(عدد 2025/69)

فصل وحيد: تتم الموافقة على الملحق عدد 1، الملحق بهذا القانون والمبرم بتاريخ 25 مارس 2025 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد.

مشروع قانون يتعلق بالمو افقة على الملحق عدد 2 المبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية "E-Santé"

(عدد 2025/70)

فصل وحيد: تتم الموافقة على الملحق عدد 2، الملحق بهذا القانون والمبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية « E-Santé ».